مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الأول – يناير 2025

أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة (1990 – 2022)

Military spending contributed to economic growth in some Middle Eastern countries Time Times in Africa during the period (1990 - 2022)

إعداد

د. تامر فكري النجار
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة جامعة الأزهر

د. أحمد فاروق عباس محمد
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة جامعة الأزهر

تاريخ الإرسال	9-07-2024
تاريخ القبول	18-08-2024
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

المستخلص:

هدفت الدراسة الي بيان أثر الانفاق العسكري علي بعض دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (عددها 26 دولة) خلال الفترة 1990 – 2022، وذلك من كافة جوانبه النظرية والتطبيقية، وكذلك خصائص ومحددات الانفاق العسكري، والدور الذي يقوم به الانفاق العسكري في التأثير على الاقتصاد القومي، وقد استخدمت الدراسة في جزئها القياسي أسلوب بانل ديناميكي، لمعرفة طبيعة تأثير الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الي ثبوت فرضية الدراسة، والتي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1990–2022، وبمعامل قيمته (0.25–). مما يعني أن ارتفاع النفقات العسكرية في الدول محل الدراسة سيترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول بمقدار (0,25–)

الكلمات المفتاحية: الانفاق العسكري – النمو الاقتصادي – بانل داتا.

Abstract

The study aims to demonstrate the impact of military spending on some countries of the Middle East and North Africa (26 countries) during the period 1990-2022, in all its theoretical and applied aspects, as well as the characteristics and determinants of military spending. As well as the characteristics and determinants of military spending. The role that military spending plays in influencing the national economy. The study used a dynamic panel data approach to investigate the nature of the impact of military spending on economic growth. The study found that the hypothesis of the study was proved, which states that there is a statistically significant relationship between military expenditure and economic growth in MENA countries during the period 1990-2022, with a coefficient of (-0.25). This means that an increase in military expenditures in the countries under study will result in a decrease in the rate of economic growth in these countries by(0.25-)

Key Words

Military Spending – Economic Growth – Dynamic Panel

مقدمة

يعد الانفاق العسكري من الموضوعات شديدة الاهمية والخطورة في البناء الاقتصادي الداخلي لكافة دول العالم ، لما له من تأثيرات علي كافة جوانب البيئة الاقتصادية للدول وعلي المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وفي العقود الاخيرة –خاصة من بداية القرن الواحد والعشرين– زاد الانفاق العسكري العالمي بصورة كبيرة، وقد ارتبط ذلك بزيادة حجم المخاطر التي تتعرض لها الدول مع زيادة درجة الخطورة في البيئة السياسية والاستراتيجية العالمية ، ويرتبط الانفاق العسكري للدول ارتباطا وثيقا بحجم المخاطر التي تواجهها من ناحية وبمدي قدرتها علي تحمل أعباء الانفاق العسكري اقتصاديا من جانب أخر ، وقد تباينت الآراء حول أثر الانفاق العسكري علي المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وخاصة علي النمو الاقتصادي ، ومن هنا جاءت دراسة هذا الموضوع المهم، الذي يتناول أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في مجموعة مختارة من دول شمال افريقيا ، ومن بينها مصر.

مشكلة الدراسة:

هناك علاقة جدلية بين النمو الاقتصادي والنفقات العسكرية، فيما إذا كانت هذه العلاقة ايجابية أم سلبية، ومن ثم فإن هذه الدراسة تجيب على الإشكالية الأساسية الآتية: إلى أي مدى يؤثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي على دول عينة الدراسة، وذلك حلال الفترة 1990–2022.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها ترصد موضوع الإنفاق العسكري، والذي يعد في الوقت الراهن قضية جوهرية لدى الكثير من الدول، خاصة منها التي تسعى إلى المحافظة على أمنها في مواجهة التهديدات الأمنية، ولكنها بالمقابل مطالبة بالتنمية الاقتصادية، وتلبية حاجات أفراد المجتمع التي هي في المقام الأول اقتصادية واجتماعية، وعليه تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في العلاقة الجدلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي من خلال قياس العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

حظي موضوع الانفاق العسكري عموما وعلاقته وأثره على المتغيرات الاقتصادية (وخاصة النمو الاقتصادي) بأهمية كبيرة مؤخرا، وقد هدفت الدراسة الي دراسة ذلك الموضوع من كافة

جوانبه، من زاوية نظرية وتطبيقية، وخصائص ومحددات الانفاق العسكري، والدور الكبير الذي يقوم به الانفاق العسكري في التأثير على الاقتصاد القومي، وتحليل أثره على النمو الاقتصادي، من زاوية التقدير الكمي للعلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، بما يمكن من معرفة مدي مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية.

فروض الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من البحث، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية، فقد استخدام فيه المنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج البانل ديناميكي.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات والبحوث التي اهتمت بموضوع العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، او العلاقة بين الانفاق العسكري وواحد أو أكثر من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في دولة ما أو مجموعة من الدول، ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

أولا: الدراسات باللغة العربية:

1-دراسة (المومني، والخطيب، 1990):

هدفت الدراسة الي استيفاء أثر الانفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في الأردن، ولهذه الغاية فقد تم بناء نموذج قياسي يتألف من ثلاث معادلات آنية سلوكية، وجري تقدير هذه المعادلات بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، وخلصت الدراسة الي انه على الرغم من أن تأثير الانفاق العسكري علي معدلات التكوين الرأسمالي كان إيجابيا الا أن التأثير النهائي للإنفاق العسكري علي معدلات النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية كان سلبيا، ويعزي ذلك الي ان جزءا لا بأس به من هذا الانفاق تم توجيهه الي غايات استهلاكية (رواتب وأجور المنتسبين للقوات المسلحة) أو لتمويل واردات ذات طبيعة استهلاكية.

2 – دراسة (فؤاد يوسف، 1996): قد هدفت هذه الرسالة الجامعية الي دراسة أثر الانفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية على بعض دول الطوق العربية بالإضافة الي إسرائيل، خلال

الفترة 1968 – 1989، من خلال استخدام المعادلات السلوكية الانية، والتي تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، ومستخدما تحليل السلاسل الزمنية. وتوصلت الدراسة الي ان الانفاق العسكري قد ترك أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي في دول الدراسة – باستثناء مصر – وأوصت بالتالي بضرورة تخفيض النفقات العسكرية، والاستفادة القصوى من المجالات الاقتصادية والتنموية التي تعمل بها القوات المسلحة لتحقيق تراكم في التنمية الاقتصادية.

3 – دراسة (طريح، 2001)

قامت الدراسة ببحث أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1956 – 1995، وتناولت الدراسة القنوات الإيجابية والسلبية التي يؤثر من خلالها الانفاق العسكري علي الأداء الاقتصادي العام في مصر، كما تناولت الدور الاقتصادي والتنموي للقوات المسلحة المصرية، وتوصلت الدراسة الي أن الانفاق العسكري لا يعد مجرد إنفاقا استهلاكيا بل هو إنفاقا انتاجيا، لما تقوم به القوات المسلحة من حفز الاستثمارات العامة، بالإضافة الي ما تؤديه من أدوار تنموية مختلفة.

4 – دراسة (زيادة، 2014)

هدفت الدراسة الي تحديد العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في إسرائيل وبعض الدول العربية (الأردن – مصر – سوريا – لبنان – السعودية) باستخدام الأساليب الإحصائية، واختبار سببية جرانجر ومعامل الارتباط، وتوصلت الدراسة الي اجمالي الناتج المحلي يسبب الانفاق العسكري، فأي زيادة في النمو الاقتصادي سوف تؤدي الي زيادة الانفاق العسكري (تحققت هذه النتيجة في كل عينة الدراسة باستثناء مصر) ، كما خلصت الدراسة الي ان الانفاق العسكري لا يحقق النمو الاقتصادي، وان كانت النتيجة الإحصائية ليست قوية بما فيه الكفاية، فهي مقبولة عند درجة معنوية 10,0 ، والي أن الانفاق العسكري لا يصب في قنوات منتجة في جميع دول عينة الدراسة باستثناء مصر.

5 –دراسة (ماجد، 2015):

استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك، وهدفت الي دراسة أثر الانفاق العام على الاستثمار العام بالتطبيق على الاقتصاد المصري، وتوصلت الي صحة فرضية الدراسة، ووجود علاقة طردية بين الانفاق العسكري والاستثمار العام.

6 – دراسة (حيدر، 2018)

هدفت الدراسة الي دراسة مدي وجود علاقة سببية يمكن قياسها بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العسكرية في عدد من الدول النامية، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة إيجابية بين النفقات العسكرية وبين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وان كان مدي التأثير يختلف من دولة لأخري.

7 – دراسة (داوود، وفاضل، 2021)

هدفت الدراسة الي قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة الي أن هناك علاقة إيجابية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، كما توصلت الي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات البحث، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك من خلال استخدام طريقة أنجل – جرانجر للتكامل المشترك، وأن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الانفاق العسكري بحسب اختبار السببية لجرانجر، مع وجود تخلفين زمنيين بين المتغيرات في الاجل القصير تم الكشف عنهما بواسطة نموذج متجه الانحدار الذاتي.

8 – دراسة (عدنان، وآخرون، 2021)

هدفت الدراسة الي التعرف على أثر الانفاق العسكري في نمو الاقتصاد الصيني خلال فترة الدراسة، واستخدم الباحث مجموعة من الاختبارات منها: جذر الوحدة واختبار الاستقرارية ومتجه الانحدار الذاتي وسببية جرانجر، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة إيجابية معنوية قوية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي والتبادل التجاري، وعلاقة معنوية عكسية مع معدلات البطالة، واستنتجت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

9– دراسة (عبدو، 2022)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في دول مجموعة البريكس خلال الفترة من 1993 حتى 20021، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، وتقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ومن خلال الاستعانة بنموذج بانل الديناميكي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير سلبي في الأجل القصير، إلا أنه كان هناك تأثير معنوي موجب في الأجل الطويل، ما بين التوسع في الإنفاق العسكري ومعدلات النمو الاقتصادي في دول البريكس.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية:

1. Joerding, 1986

اعترضت الدراسة على الدراسات التي تري أن الانفاق العسكري لا يتأثر بالنمو الاقتصادي، لإن هذا سيجعل الانفاق العسكري متغيرا خارجيا في النموذج، ومن خلال استخدام الدراسة لحالة 57 دولة نامية خلال الفترة 1962 – 1977 لقياس اتجاه السببية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي باستخدام سببية جرانجر، توصلت الدراسة الي أن الانفاق العسكري يسَبب النمو الاقتصادي، وأكدت الدراسة ان الانفاق العسكري من الناحية القياسية متغير غير خارجي في نماذج النمو، وانما هو متغير داخلي يتأثر بالنمو الاقتصادي ويؤثر فيه.

2. Alex and Chi, 1990

هدفت الي دراسة أثر تخفيض الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، وتوصلت الدراسة الي أن الانفاق العسكري كان له تأثيرا سالبا على الاستثمار في الولايات المتحدة في الاجل الطويل، وجاء تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي معنويا وموجبا، في حين كان أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي غير معنوي، وبالتالي فالإنفاق العسكري لا يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، ولكن التأثير يكون غير مباشرا عن طريق الاستثمار، كما توصلت الدراسة الي أن أي تخفيض في الانفاق العسكري الأمريكي فإن أي أثر إيجابي لهذا التخفيض علي النمو الاقتصادي لا يتحقق الا بعد فترة زمنية معينة طويلة نسبيا (ما لا يقل عن خمس سنوات) .

3. D. Landan, 1993

بدأت الدراسة بانتقاد الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة تأثير الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي من زاويتين، أولاهما قصر فترة الدراسة في بعض الدراسات، وثانيهما اهمال كثير من الدراسات لكثير من المتغيرات الاقتصادية، وبعد دراسة لتأثير الانفاق العسكري لمجموعة من الدول توصلت الدراسة الي الانفاق العسكري يتزاحم مع الاستثمار على الموارد المتاحة، مما يترك أثره السالب على النمو الاقتصادي. ومن الملاحظ ان الادب الاقتصادي يحوي الكثير من الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الانفاق العسكري وكثير من المتغيرات الاقتصادية، وهي لا تعبر عن اجماع او عن نتائج حاسمة فيما يخص طبيعة هذه العلاقة أو اتجاهاتها، وهو ما يترك مساحة واسعة أمام الباحثين للدراسة والتقصي.

4. Hung, 2008

هدف البحث الي دراسة الانفاق العسكري للقوي الغربية الرئيسة (الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا – ألمانيا) خلال الفترة 1955 – 2003، ومن ثم تم بناء نموذج نمو داخلي لدراسة النتائج العملية للعلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم والنمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة الي وجود تناقض بين النتائج المتعلقة بالتضخم والنمو الاقتصادي في المعادلات المكونة في الدول محل الدراسة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في الدول عينة الدراسة (دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا) وهي دول تتميز بإنفاقها العسكري المرتفع، كما أن منطقة الشرق الاوسط من أكثر مناطق العالم المليئة الصراعات والحروب، كما تتناول الدراسة ذلك على مدي زمني واسع، يفوق العشرون عاما، لبيان أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في تلك الدول، واستخدمت الدراسة في هذ الإطار نموذج بانل الديناميكي (Panel Dynamic Model).

خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المحور الاول: مفهوم الانفاق العسكري ومحدداته.

المحور الثاني: الجوانب النظرية للعلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

المحور الثالث: قياس أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي.

المحور الرابع: الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المحور الأول:

مفهوم الانفاق العسكري ومحدداته.

يرتبط الانفاق العسكري لدولة ما بحجم المخاطر – القائمة أو المحتملة –التي تتعرض لها، ونوع البيئة السياسية والاستراتيجية في المنطقة التي تعيش فيها، ونتيجة لذلك فقد شهد العالم بداية من القرن الواحد والعشرين زيادات مضطرة في حجم الانفاق العسكري لأغلب دوله، تدل عليها تقارير المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، وفي هذا المحور سوف نتناول الجوانب النظرية لمفهوم الانفاق العسكري وما يحيط به من قضايا متشابكة.

أولا: مفهوم الانفاق العسكري: تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بالإنفاق العسكري ، كما تباينت زوايا ووجهات النظر الخاصة بهذا الموضوع الهام ، وقد قدمت الأدبيات الاقتصادية الي جانب

المنظمات الدولية تعريفات متنوعة للإنفاق العسكري ، تعددت بتعدد الباحثين والهيئات والمنظمات المحلية والدولية المهتمة بهذا المجال( ) ، وقد نظر الي الانفاق العسكري بأنه " الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة (Whynes, David, 1979) أو بأنه " جزء من الانفاق العام للدولة ، من اجل الانفاق علي نفسها (الدولة) ، تقوم به في حالة تعرضها لأخطار خارجية أو لمواجهة خطر واقع عليها بالفعل ، أو لتسخير قواتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية (الطاهر، 1988)، ويعرف حلف شمال الاطلنطي (ناتو) الانفاق العسكري بأنه " نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية ، بما في ذلك التجنيد والتدريب (عبد الكريم، 2015)، بينما عرف صندوق النقد الدولي النفقات العسكرية بأنها " اجمالي النفقات المتضمنة بند الدفاع الخاص بالقوات المسلحة ، كما يتضمن الانفاق علي تصنيع الذخائر وتخزينها ، وبناء المنشآت العسكرية ، والتدريبات والرعاية الصحية ، بجانب الانفاق علي البحث والتطوير(R&D) المختص بالأغراض الدفاعية (رفاه نجم، وآخرون، 2021) ووفقا لتعريف مركز ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) يتضمن الانفاق العسكري الانفاق علي الجهات والانشطة التالية (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2013):

1–القوات المسلحة في الدولة.

2 – وزارة الدفاع (أو وزارة الحرب أو الحربية تبعا للمسمى المتبع في كل دولة) والوكالات الحكومية الأخرى المشاركة في المشروعات الدفاعية.

3 – القوات شبه العسكرية، والتي دربت وجهزت للقيام بعمليات عسكرية.

4 – الأنشطة ذات الصبغة العسكرية، وهي تتضمن جميع النفقات الجارية والرأسمالية على الآتي:

أ – الأفراد المدنيين والعسكريين، بما في ذلك معاشات تقاعد العسكريين، والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

ب – العمليات والصيانة.

ج – المشتريات.

د – البحث والتطوير في المجالات العسكرية.

هـ – المساعدات العسكرية للدول الأخرى، علي شكل نفقات عسكرية تتحملها الدولة المانحة.

من هنا يتضح أن مفهوم الانفاق العسكري يشمل الانفاق على الجهاز العسكري في الدولة بكل ما يتعلق به من نفقات، شاملا الانفاق على القوات العاملة والاحتياط والمدنيين العاملين في ادارات

عسكرية والمتقاعدين العسكريين، وعلى انتاج الاسلحة وصيانتها، وعلى المنشآت العسكرية بأنواعها، والتدريب والخدمات الاجتماعية المقدمة للعسكريين.

ثانيا: مكونات الانفاق العسكري.

تختلف مكونات الانفاق العسكري وقت السلم عنها في وقت الحرب، وعموما يمكن إجمال أهم مكونات الانفاق العسكري في الآتي(عبد الرحيم، 2023):

1-الانفاق على التشغيل، ويشمل الاتي:

أ – الانفاق على العنصر البشري:

حيث تقسم القوات العاملة الي قوات برية وبحرية وجوية، وقوات الاحتياط، والعسكريين المتقاعدين، بالإضافة الي العاملين المدنيين في القوات المسلحة، ويشمل الانفاق على العنصر البشري في الجيوش الانفاق على الرواتب والبدلات والمكافآت، وكذلك الانفاق على الخدمات التعليمية كنفقات محو الامية للمجندين الجدد، وكذلك الانفاق على البرامج الصحية والعلاجية، بالإضافة الي الانفاق على اسكان العاملين بالقوات المسلحة وأسرهم.

ب – الانفاق على العمليات والتجهيزات والتدريب:

وتشمل عمليات الامداد والتموين للقوات المسلحة ، وهي تتكون من جميع المستلزمات والاحتياجات وتخطيط المخزون الاحتياطي والاستراتيجي ، كما يشمل هذا البند عمليات إعداد وتدريب القوات المسلحة بطرق فنية ، وهي تختلف باختلاف نوع السلاح (قوات برية – بحرية – دفاع جوي – جوية) وهي عمليات معقدة تقنيا ومكلفة ماديا ، وهدفها رفع امكانات الفرد المقاتل وقدراته الفنية والقتالية ، كما يشمل هذا البند عمليات المناورات السنوية للجيوش ، بالإضافة الي عمليات جمع المعلومات وتبويبها ، كما يشمل نفقات الوقود والطاقة للقوات المسلحة (البترول والغاز ومشتقاتهم) واللازم للقوي المحركة من دبابات وطائرات ومركبات وعربات مدرعة ... الي أخره .

ج – الانفاق على الصيانة:

ويشمل الانفاق على صيانة واحلال كافة أنواع السلاح العامل في القوات المسلحة وقطع الغيار، كما يشمل هذا البند صيانة جميع المرافق والتجهيزات والمعدات والآلات اللازمة، وتقدر بعض المصادر ان نسبة ما يخصص لهذا البند في موازنات الدفاع في اغلب دول العالم نحو 15% من الميزانية الدفاعية (جمال مظلوم، 1999).

2-الانفاق على شراء السلاح أو تصنيعه:

ويشمل الانفاق على انتاج وشراء الأسلحة والمعدات من الداخل أو من الخارج، وباستثناء عدد محدود للغاية من دول العالم تنتج دول كثيرة أنواع معينة من السلاح بينما تشتري ما يلزمها من الخارج، في حين لا تنتج دول كثيرة حول العالم اي من انواع السلاح وتشتري كافة احتياجاتها منه من أسواق السلاح الدولية، ويقدر ما ينفق على هذا البند في أغلب دول العالم – مع بند الانفاق على البحث والتطوير –نحو 50 % من الموازنات الدفاعية للدول (مظلوم، 1999).

3 – الانفاق على الانشاءات والتحصينات:

وتشمل جميع الانشاءات والتحصينات والمباني اللازمة للقوات المسلحة مثل: القواعد العسكرية، والمطارات الحربية، القواعد والمرافق البحرية، منصات إطلاق الصواريخ، مرافق وأماكن التدريب للقوات المسلحة بكافة أفرعها وتشكيلاتها، الثكنات والدشم الحربية، والمرافق الطبية والعلاجية، والمخازن والمستودعات، ومرافق الاتصالات الخاصة بالقوات المسلحة، بالإضافة الي مواقع السيطرة والاتصال والقيادة العامة.

4 – الانفاق على البحث والتطوير:

ويشمل الانفاق على تحديث الاسلحة القائمة وابتكار أسلحة جديدة في كافة الافرع القتالية للقوات المسلحة، ويجب القول ان الانفاق على هذا البند يستلزم جهود ونفقات طائلة، لا يستطيع القيام بها سوي القوي العظمي اقتصاديا وعسكريا في العالم، وما تحاول باقي دول العالم القيام به هو تحسين ورفع كفاءة بعض أنواع الاسلحة المتوفرة لديها.

وبالإضافة الي صور الانفاق الرئيسة السابقة هناك بعض أنواع ومكونات الانفاق العسكري الأخرى ، مثل تكاليف التعويضات المدفوعة للأفراد المفقودين والجرحى والمصابين أثناء الحروب ، وتكاليف إعادة التأهيل البدني والنفسي للمصابين في العمليات الحربية ، كما يشمل تكاليف إعادة بناء الأصول المدمرة من الثروة القومية أثناء الحروب (مصانع – بنية أساسية – وحدات انتاجية أو خدمية – مساكن) ، وتكاليف تهجير السكان المدنيين من مناطق العمليات الحربية والقتالية وكذلك تكاليف استيعابهم وسكنهم في مناطق جديدة ، وان كان في الغالب يتم توزيع الانفاق علي أغلب هذه البنود بين الموازنة العسكرية (الخاصة بوزارات الدفاع) والموازنة العامة للدولة .

ثالثاً: خصائص الانفاق العسكري.

يستمد الانفاق العسكري مبرراته من أولويات الدول وأهدافها القومية والاستراتيجية، ويتميز الانفاق العسكري عن غيره بمجموعة من الخصائص، يمكن اجمالها في الاتي:

1 – استحالة الغاء الانفاق العسكري عموما في أي دولة، مهما اختلف نظامها السياسي والاقتصادي، ويتوقف حجم المنفق على الدفاع على اعتبارات متعددة، منها حجم الاخطار التي تتعرض لها الدولة، ونوعية تحالفاتها الخارجية، ومدي تطور قدراتها الاقتصادية.

2 –مشكلة الامن مشكلة اقتصادية في جوهرها، يتوقف طبيعة التعامل معها ومحدداته على موارد الدولة وقوتها الاقتصادية في المقام الاول، ومن هذه الزاوية يتأثر الامن القومي بثلاث عناصر رئيسة هي (سديره، 1998):

أ – كمية الموار القومية المتوفرة للدولة في الحاضر وفي المستقبل.

ب – ما هي النسبة المخصصة للأمن القومي – وفي القلب منه القوات المسلحة واحتياجاتها – في الدولة.

ج – ما هو مدي كفاءة استخدام هذه الموارد المحدودة بطبيعتها في تحقيق اعتبارات واهداف الامن القومي للدول.

والقصد النهائي من الانفاق العسكري هو حماية أمن ومستقبل الدول، وتأمين اقتصادها القومي مما يتعرض له من أخطار، أو ما يتعرض لها موقع البلاد أو ثرواتها الطبيعية أو سبل العيش فيها.

3 – هناك ظاهرة ظهرت في العقود الاخيرة وهي تنامي وازدياد ما يتم انفاقه على ميزانيات الدفاع عالميا، ويرجع ذلك الي تطور أحجام الجيوش وتطور تسليحها، بالإضافة الي التقدم السريع في الابتكارات والمخترعات الحربية، وارتفاع أثمان انواع السلاح المختلفة بصورة هائلة عالميا، ويتضح ذلك من تطور ميزانيات الدفاع لدي أغلب دول العالم.

4 –تؤدى زيادة حجم الإنفاق العسكري في دولة ما إلى تقليل احتمالات اندلاع الحروب والنزاعات، وما تستهلكه من تكاليف مادية وبشرية واقتصادية كبيرة، مما يؤدي في التحليل النهائي الي أن تصبح التكاليف التي يتحملها المجتمع استعدادا للحرب عوائد ضمنية للاقتصاد القومي في أوقات السلم (فارس، 1993).

5 – أسواق السلاح عالميا تتكون من مجموعة محدودة من المنتجين، وبالتالي فهي أسواق احتكار القلة، وهناك صعوبة في دخول منتجين جدد الي هذه السوق، وذلك لارتفاع التكاليف الرأسمالية من ناحية، ومشاكل التسويق والتصدير في سوق غير مفتوحة، بل سوق تحكمه الاعتبارات السياسية والاستراتيجية بصورة أساسية.

6 – الدفاع سلعة عامة، وبالتالي يصعب تقدير أهداف وتأثيرات الانفاق العسكري بصورة كاملة بواسطة أفراد المجتمع، فقرارات الانفاق العسكري قرارات جماعية توكل الي سلطة عامة رشيدة قادرة على تقدير وحساب تكاليف ومنافع الانفاق العسكري (مبارك، 2021).

المحور الثاني:

الجوانب النظرية للعلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي

اختلفت أغلب الدراسات التي تناولت العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي علي الأثر النهائي للإنفاق العسكري وتأثيره علي النمو الاقتصادي واتجاهات هذه العلاقة، ففي دراسة علي 55 دولة نامية، تم فيها قياس العلاقة السببية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، توصلت الدراسة الي أن الانفاق العسكري كان ذو أثر سلبي علي النمو الاقتصادي في 25 بلدا من عينة البلاد محل الدراسة، بينما ذو أثر موجب في 7 بلدان ، أما باقي الدول محل الدراسة – وعددها 18 دولة – فلم يظهر هناك تأثير للإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي، وكان مما توصلت اليه الدراسة ايضا أن أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي خاضع لظروف الواقع الاقتصادي والسياسي في البلدان محل الدراسة، وايضا الي حجم الانفاق علي التسلح، بالإضافة الي قيمة الصادرات والواردات من السلاح (Chowhury, 1991).

فطبقا لأغلب الدراسات التي درست هذين المتغيرين، لم تحصل على نتائج حاسمة ونهائية، وهناك اتجاهين رئيسيين تدور حولهما وجهتي النظر لطبيعة العلاقة بين المتغيرين، يقوم الأول على افتراض التكامل بين القطاعين العسكري والمدني، حيث يرى أن هناك أثارا ايجابية للإنفاق العسكري، من خلال زيادة الطلب الكلي، وتحفيز البحث والتطوير، ورفع المستوي الانتاجي والتكنولوجي، ودعم الاستثمارات، ورفع قدرات رأس المال البشري ومهاراته ومستوى تعليمه، أما الاتجاه الثاني فيفترض التنافس بين القطاعين المدني والعسكري، والذي يركز على الآثار السلبية للإنفاق العسكري، والتي تتعلق بالأثار التضخمية، ومزاحمة الاستثمار الخاص، والأثر علي ميزان المدفوعات، وتكلفة فرصة البديلة، والاثر علي كفاءة تخصيص الموارد.

وبالتالي يمكن في هذا الإطار التمييز بين اتجاهين رئيسين لطبيعة العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي هما:

1 – التأثير الايجابي (الأثر المحفز للنمو)

2 – التأثير السلبي (الأثر المثبط للنمو)

ويمكن دراسة ذلك اجمالا في النقاط التالية:

أولا – التأثير الايجابي (الأثر المحفز للنمو)

تتمثل الأثار الايجابية للإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في الاتي:

1 – رفع المستوي التكنولوجي

كثير من الابتكارات والاختراعات التكنولوجية الحديثة ظهرت في القطاع العسكري أولا قبل أن تنتقل الي قطاعات الانتاج المدنية بتطبيقات متباينة، ومن أمثلة ذلك الذرة وتطبيقاتها والالكترونيات والطيران والحاسبات وأجهزة الاتصالات والليزر وغيرها.

كما يرتبط بذلك الانفاق على البحث والتطوير في المؤسسات العسكرية، وهو جزء من إجمالي الانفاق على البحث والتطوير في أي دولة، ويؤدي ذلك الي رفع المستوي التكنولوجي، حيث يمكن استخدام نتائج البحث والتطوير في المؤسسات العسكرية في قطاعات الانتاج المدني.

وفي الولايات المتحدة تستقطب جهود ألاف العلماء والمؤسسات العلمية التي ترتبط بروابط قوية مع وزارة الدفاع الأمريكية، ويلاحظ أن العلوم والبحث العلمي في أمريكا عبارة عن شبكة ضخمة من مؤسسات البحث العلمي الموضوعة في خدمة الدولة الأمريكية، وعلى الأخص المجمع الصناعي العسكري، فقد كان الجزء الأكبر من مخصصات البحث العلمي في الولايات المتحدة يذهب لاحتياجات ومتطلبات وزارة الدفاع الأمريكية، فقد زادت نفقات الأبحاث العلمية من ٣ مليار دولار عام ١٩٥٠ إلى ٣٠ مليار دولار في بداية عقد السبعينات، وكان النصيب الأعظم من هذه الاعتمادات تذهب إلى حاجات الجيش، وحسب رأي الرئيس الأمريكي جون كيندي " قد امتصت برامج الفضاء والدفاع والذرة في الولايات المتحدة ثلثي العلماء والأخصائيين العاملين في مجال الأبحاث العلمية (بياريشيف، 1976)، وقد ارتبط ذلك جزئيا بطبيعة الصراع مع الاتحاد السوفيتي وظروف الحرب الباردة، وقد استمر ذلك الملمح الهام في الحياة الاقتصادية الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور المشروع الامبراطوري الأمريكي، والذي تقوم القوة العسكرية – بمفهومها الشامل– بالدور الرئيس فيه، وتقف بجانب وزارة الدفاع الامريكية العشرات من مراكز ومؤسسات

البحث العلمي، ويمول البنتاجون ما يقارب من نصف مجموع الأبحاث في مجال العلوم الطبيعية التي يجري العمل فيها في الجامعات والمؤسسات الأمريكية، ويأتي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعات جون هوبكنز وستانفورد ومعهد متروكوربورشن ومعهد الدراسات الدفاعية في مقدمة هذه المؤسسات العلمية (بياريشيف، 1976)

2 – رفع قدرات ومهارات قوة العمل (رفع مستوي رأس المال البشري)

تساهم الجيوش مساهمة فعالة في تكوين الخبرات الادارية والمهارات التقنية والتنظيمية والكوادر الفنية، حيث أدي التقدم التكنولوجي وترابط المجتمع المعاصر إلى تضييق الفجوة بين المنظمة العسكرية والمنظمات المدنية الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تفاعل العسكريين مع المدنيين في مجاراة التقدم العلمي والتكنولوجي، وقد ارتبط بذلك " تمدين" أجزاء من المؤسسة العسكرية بحيث أصبح أفرادها يهتمون أكثر بالسياسات التكنولوجية والاقتصادية(janawitz, 1974)، وقد كان جيش التحرير الصيني بعد نجاح الثورة الصينية عام 1949 هو المصدر الوحيد لعملية تجميع الكوادر التقنية الماهرة، وقد استطاع الجيش الصيني أن يساعد الايدي العاملة في امتلاك مهارات تقنية ومهنية بدلاً من مجرد الولاء السياسي، وتم تسجيل أعداد كبيرة من الطلاب والعمال المتخصصين وإعدادهم في الكليات العسكرية والتقنية، فضم الجيش بهذه الطريقة أفضل الطلاب والأيدي العاملة في الصين (جيتنجز، 2012)، ومن زاوية أخري تمت الاستفادة من إمكانيات المؤسسة العسكرية الصينية في تطوير الاقتصاد الصيني ودفعه نحو المنافسة العالمية، وذلك من خلال الاستفادة من مهارات وخبرات مئات الآلاف من العسكريين المنتسبين للجيش الصيني الذين يحملون شهادات عليا أو اختصاصات تقنية عالية أو كفاءات ومهارات.

وفي كثير من البلدان يخضع المنتسبون للقوات المسلحة خلال فترة خدمتهم العسكرية لأشكال متنوعة من التعليم والتدريب، والتي يغلب عليها الجانب المهني، والتي لها استخدامات عديدة في القطاع المدني، كما يقوم الجيش في بعض الاحيان بأدوار تعليمية شتي، فالجيش الإسرائيلي على سبيل المثال يقوم بمحو أمية المجندين المهاجرين الي اسرائيل، وكذلك تعليم اللغة العبرية للمهاجرين الجدد (مرسي، 1983).

ولا يقتصر الامر على الجانب المهني أو التعليمي وانما يمتد الي الجوانب الإدارية، ففي الكثير من الدول يشغل ضباط الجيش مراكز إدارية عليا في قطاعات الانتاج المدنية، وفي الولايات

المتحدة هناك ترابط دائم بين قطاعات الانتاج المدنية والجيش الامريكي، وقد كان العبور من عالم المال والأعمال والصناعة إلى القوات المسلحة والعكس من تقاليد أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية، وتميزت تلك الفترة وما بعدها بظاهرتين جديدتين على الحياة الاقتصادية والسياسية الأمريكية هما: مجيء كبار المسئولين في البنتاجون – بمن فيهم وزراء الدفاع –من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية ورجوعهم إليها أو إلى غيرها بعد انتهاء خدمتهم، وقد انطبق ذلك على كل وزراء الدفاع الامريكيين بعد الحرب العالمية الثانية، بدءا من جيمس فوريستال الي روبرت جيتس وزير الدفاع الامريكي مرورا بلويس جونسون وجورج مارشال وروبرت ماكنمارا ثم ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وغيرهم (فاروق، 2019)، والظاهرة الثانية هي زيادة نزعة تواجد العسكريين الأمريكيين في المناصب المدنية في الجهاز الحكومي الأمريكي.

3 – الطلب الفعال

ويتم ذلك من خلال الوظائف الجديدة التي يخلقها الانفاق العسكري بمجالاته المتعددة، حيث يؤدي ذلك الي زيادة الدخول وبالتالي زيادة القوة الشرائية، مما يؤدي الي تحفيز القطاع الانتاجي، حيث زيادة الاستثمارات وزيادة مستويات الانتاج، وبالتالي زيادة مستويات التوظف، مما ينعكس بالإيجاب على تشغيل وتوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد، وهو ما يؤدي في النهاية الي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

فعندما يكون مجموع الطلب غير كاف قياسا بمستويات الانتاج، يكون الانفاق العسكري اضافة الي هذا الطلب، وفي بعض الاحيان تلجأ الدول في سبيل الحد من الانكماش والكساد الي زيادة الانفاق العام في مجموعه، ومن أهم بنوده الانفاق العسكري (عبد الرحيم، 2023).

– الاستثمار

حيث يعمل الانفاق العسكري علي تحفيز الاستثمار العام بالوسائل التالية (نجم، وآخرون، 2021):

– برامج البنية الاساسية العسكرية، مثل المطارات والطرق والجسور والموانئ وشبكات الاتصالات وغيرها، والتي يمكن الاستفادة منها في قطاعات الانتاج المدنية.

– من أبرز وظائف الانفاق العسكري تحقيق الامن والاستقرار في البلد المعني، وهو ما يعد حافزا – بطريقة غير مباشرة – لتدفق الاستثمار المحلي والاجنبي وزيادته، حيث يعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة جاذبة لنمو الاستثمارات.

– الانفاق العسكري يحفز نمو الطلب الفعال أي زيادة القوة الشرائية الكلية، وخاصة في الصناعات عالية التكنولوجية، وبالتالي زيادة الانتاج لمواجهة نمو الطلب، وهو ما يؤدي الي نمو حجم الاستثمار.

– تقوم الصناعات العسكرية بدور مهم في اقتصادات الدول المصنعة والمصدرة للسلاح، حيث تساهم في اقامة العديد من الصناعات المساعدة والمكملة، وتوفير ألاف فرص العمل وزيادة حجم الاستثمار، كما أن هناك الكثير من الدول التي تنتج فيها المصانع العسكرية سلعا مخصصة للاستهلاك المدني.

5 – العمالة

يعمل الانفاق العسكري في أحيان كثيرة علي خفض معدلات البطالة، وذلك عن طريق زيادة طلب القطاع العسكري علي الأيدي العاملة، ففي حالات ضيق حجم السوق وتراجع معدلات نمو القطاعين العام والخاص يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي تلجأ الدول إلى زيادة الإنفاق العسكري من اجل تشغيل جزء من القوي العامل، وفي دراسة حديثة علي الاقتصاد العراقي تبين أنه بعد قرار حل الجيش العراقي – في أعقاب الاحتلال الامريكي في أبريل 2003 – ارتفعت معدلات البطالة في العراق في العام ذاته الي 86,20% من إجمالي قوة العمل، وقد أدي ذلك الي انهيار الاوضاع الامنية في العراق مما دعا الي اعادة بناء الجيش العراقي مرة أخري في يوليو 2004 ، وقد بلغ معدل البطالة عام 2004 نحو 6,26% ، وبعد اعادة تشكيل الجيش حدث انخفاض تدريجي في معدلات البطالة بدءا من 2005، وقد بلغ عدد أفراد القوات المسلحة والدفاع العام سنة 2005 نحو 700 ألف منتسب، ازداد هذا العدد الي أكثر من مليون ونصف فرد عام 2011، وبعد انخراط كثير من العاطلين في صفوف القوات المسلحة والحشد الشعبي عام 2014 – بلغ عددهم نحو 150 الف فرد – انخفض معدل البطالة الي نحو 7,12% من اجمالي قوة العمل عام 2014 (حسين، وشاكر، 2020).

6 – المساهمة في التنمية الاقتصادية

إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء خارجي، ولكن لمجموعة من الظروف والتطورات لجأت كثير من الدول الي الاستعانة بالقوات المسلحة في عمليات البناء الاقتصادي الداخلي، وخاصة في المراحل الاولي للتنمية، حيث افتقدت أغلب الدول النامية الي طبقات رأسمالية تقود التنمية بعد الاستقلال، مما حمل الدولة – والقوات المسلحة أحد

أجهزتها – العبء الاكبر في قيادة التنمية، لذا تعد ظاهرة مشاركة القوات المسلحة في الاقتصاد ظاهرة حديثة نسبياً، ولم تأخذ أبعادها المتشابكة إلا مع بناء الدولة القومية الحديثة، ومرتبطة مع مراحل نموها وتطورها. فهذه الدول لم تكن قد استكملت بناء ها الاقتصادي بعد عقود طويلة من النهب الاستعماري، وكانت هياكلها الإنتاجية ما زالت متخلفة، والقطاع الصناعي في مراحله البدائية، وبالإضافة إلى ذلك كان افتقارها الشديد إلى رؤوس الأموال الوطنية وإلى الكفاءات الإدارية والفنية، ومن هنا كان الاعتماد على مساعدة الجيوش في عمليات البناء الاقتصادي واستغلال فائض قدراتها البشرية والتنظيمية في هذا المجال (نجم، وآخرون، 2021).

وقد استندت هذه الرؤية الي أن القوات المسلحة تشكل تنظيماً اجتماعياً حديثاً يملك من المؤهلات والقدرات ما يمكنه من قيادة وتوجيه عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، بالإضافة الي أنها تمتلك قدراً عالياً من الضبط الداخلي يسمح لها بالحركة المنظمة، وبوجود قيم الانجاز والكفاءة والفعالية ما يمكنها من أن تنفذ بفعالية بعض المهام التي تتطلب قرارات سريعة وقدرات تنظيمية عالية، ففي الصين وبعد نجاح ثورتها عام 1949 فقد أُلقي على وحدات الجيش الصيني المتمركزة في مناطق زراعية واجب تقديم المساعدة والعون للفلاحين في تلك المناطق، وتعد هذه الوحدات مسئولة أمام الدولة عن نجاح الخطة الزراعية المستهدفة في المنطقة المحيطة بها، وفي المجالات الخدمية التزم الجيش الصيني بالكثير من المشروعات، خاصة تلك التي يصعب على أجهزة الحكومة المدنية القيام بها كإنشاء الطرق الرئيسية، وخاصة تلك التي تخترق الهضاب والجبال والأراضي الوعرة، وقد تم إنشاء فيالق للإنتاج والتشييد تابعة للقوات المسلحة الصينية، وهي متمركزة في مقاطعات الصين المختلفة، وقد تم تكليفها بتخطيط وتنفيذ المشروعات الإنتاجية على مستوى الوحدات الإقليمية بالإضافة إلى مهامها العسكرية، وكل واحد من هذه الفيالق يعهد إليه بمهمة تنفيذ مشروع من المشروعات الاقتصادية – سواء كان صناعياً أو زراعياً أو خدمياً – في منطقة تمركزه (عامر، 1986). وفي تنزانيا كان الرئيس نيريري يؤكد على دور الجيش في بناء الأمة والاضطلاع بعبء مهام التنمية، وفي اندونيسيا كان أحد المبادئ الأساسية التي أكد عليها الرئيس سوكارنو والرئيس سوهارتو مبدأ "الوظيفة المزدوجة " الذي يقوم على أن القوات المسلحة الاندونيسية يجب أن تساعد في بناء الأمة اقتصادياً بجانب وظيفتها العسكرية (Budiardja, 1986).

ولم يعد الامر قاصر علي الدول النامية أو في مراحلها الاولي للبناء الاقتصادي بعد الاستقلال، بل وجدت تجارب لمشاركة القوات المسلحة في العمليات التنموية في الدولة المتقدمة، ففي الولايات المتحدة علي سبيل المثال قدم سلاح المهندسين العسكريين الأمريكيين مساهمات بارزة في الأنشطة التنموية منذ القرن الثامن عشر عندما كانت الدولة تتجه للتصنيع السريع، و قد قام سلاح المهندسين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بدور بارز في هذا الإطار ومازال يؤدي دوراً هاماً في الاضطلاع بتنفيذ عدد من الخدمات والمشروعات، وقام الجيش الامريكي بدور كبير أيضاً في برامج توظيف الشباب، وذلك من خلال تنظيم معسكرات عمل لهم بالتعاون مع الوزارات المختلفة مثل وزارات الزراعة والتعليم والأمن الداخلي والعمل، وهو العمل الذي بدء الجيش الامريكي في أداءه منذ الأربعينات من القرن العشرين (Sherraden, 1981)، كما قام سلاح المهندسين العسكريين الامريكيين بدور كبير في مجالات تشييد الطرق واستباق الكوارث البيئية، فقد قام بتشييد عدد من السدود والجسور وإعادة بناء ما تهدم وانهار منها بفعل العواصف والأعاصير التي تضرب الولايات المتحدة، وطبقاً لهيئة المهندسين العسكريين فقد منعت السدود التي أقامها ما قيمته ٣٢ مليار دولار خسائر خلال الفترة 2003 – 2012 (UN Army Corps of Engineers)

ثانيا – التأثير السلبي (الأثر المثبط للنمو)

بالإضافة الي المدرسة التي تري أن الانفاق العسكري ذو أثار ايجابية على النمو الاقتصادي، قامت بالمقابل مدرسة مناظرة تري أن الاثر الاكبر للإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي هو بالسالب، وقد استندت تلك المدرسة على مجموعة من العوامل، من أهمها الاثار التضخمية للإنفاق العسكري، بالإضافة الي أثر التزاحم أو مزاحمة الانفاق العسكري للإنفاق العام على الاغراض الانتاجية المدنية، والاثر على الادخار والاستهلاك المحلي وعلى كفاءة تخصيص الموارد.

1 – التضخم

يعد الانفاق العسكري أحد صور الطلب في الاقتصاد، فإذا كان ذلك الاقتصاد يحتوي على طاقات فائضة قادرة على امتصاص ذلك الطلب الاضافي المتولد عن الانفاق العسكري فسوف يكون عندها الأثر التضخمي أقل احتمالا، بينما إذا كان ذلك الاقتصاد يعاني من قصور في العرض فإن

زيادة الإنفاق العسكري ستعمل على فرض أعباء اضافية على ذلك الاقتصاد، وسوف يزيد من الاختناقات الموجودة في هيكل الإنتاج.

والقوة الشرائية الناتجة عن دفع الاجور والمرتبات في القطاع العسكري بمفهومه الشامل – وهنا لا يوجد تدفق عيني سلعي أو خدمي مقابل هذا التدفق النقدي – قد لا يقابلها نسبة مناظرة في زيادة الانتاج في قطاعات الانتاج المدنية واللازمة لتلبية هذه القوة الشرائية.

ويتضح الاثر بصورة أكبر في البلدان النامية، والتي تتصف بضيق حجم السوق المحلي، وعدم مرونة جهازها الانتاجي، وبالتالي سوف يؤدي الانفاق العسكري المتزايد الي زيادة الطلب وحدوث ضغوط تضخمية(حباب، والأحمري، 2020).

2 – أثر التزاحم

في ظل محدودية الموارد المتاحة سوف يحصل تنافس متزايد ما بين الإنفاق العسكري وجملة الاستثمارات (العامة والخاصة) على نفس الموارد المحدودة، حيث يتم تحويل الموارد بعيد عن قطاعات وأنشطة الانتاج والخدمات المدنية، مما يؤدي الي انخفاض مستوياتها، وبالتالي التأثير سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يطلق عليه الاثر التزاحمي Crowding out.

ففي هذه الحالة سوف تخصص موارد أكثر الى الإنفاق العسكري وموارد اقل الى الاستثمارات المدنية، وهو ما يتسبب بمزاحمة كبيرة للاستثمار المدني في القطاعات الانتاجية والخدمية، ويشكل بيئة طاردة للاستثمار (طلال كداوي، 1997).

3 – ميزان المدفوعات

وذلك بصورة أساسية في الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا علي استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية وقطع الغيار، مما يرفع من حجم الواردات، ويؤثر بالتالي بالسلب علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وقد تلجأ الدول في هذه الحالة الي الاقتراض وطلب المساعدات، أو تقليص احتياطاتها النقدية من العملات الصعبة، وتزايد العبء الضريبي(طريح، 2001)، ومن زاوية أخري يؤدي التضخم الناتج عن تزايد الانفاق العسكري الي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، وانخفاض أسعار السلع والمنتجات المستوردة، وهو ما يؤدي إلى تراجع القدرات التنافسية للسلع والمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، وبالتالي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

4 – الاستهلاك والادخار

تتم عمليات تمويل النفقات العسكرية من خلال عدة قنوات: إما من خلال فرض الضرائب، أو من خلال تحويل مخصصات القطاعات المدنية لصالح القطاع العسكري، أو من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة، فإذا تم التمويل عن طريق فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب المطبقة فسوف يؤثر ذلك بالضرورة علي الاستهلاك وعلي معدلات الادخار القومي، أو اعادة تخصيص بنود الموازنة العام، حيث تشتمل الموازنة العامة على بعض البنود التي لا يمكن المساس بها، مثل الأجور والرواتب واقساط وفوائد الدين العام، حيث تعد هذه البنود بنوداً ثابتة، لذا يتم تمويل الإنفاق العسكري على حساب بنود الموازنة المتغيرة وهي : الانفاق الاستثماري والإنفاق على السلع الاجتماعية، وتؤثر هذه القنوات على مستوى الدخل الفردي وعلى مستوى الادخار.(حباب، والأحمري، 2020).

5 – كفاءة تخصيص الموارد

يؤدي تخصيص موارد مالية للإنفاق العسكري – وهي نادرة من الاساس في الدول النامية – الي مجموعة من الاثار السلبية على اقتصادات تلك البلدان، حيث يتم تحويل الموارد بعيدا عن قطاعات وأنشطة الاستثمار المدني، وهو ما يؤدي الي خفض مستويات الإنتاج (مراشدة، 1990)، بالإضافة الي تحويل الموارد بعيدا عن برامج التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان، وهو ما يترك أثرة على نوعية وكفاءة رأس المال البشري.

المحور الثالث:

قياس أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي:

يسعى الباحثين من خلال الدراسة إلى تطبيق نموذج قياسي، لقياس تأثير الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي، خلال الفترة من 1990–2022، ويعتمد الباحث على أسلوب تحليل البيانات التتبعية (Panel Data)، وهو نموذج يجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية معا Pooled Time Series –Cross Section Analysis. وقد تم الحصول على البيانات من خلال World Development Indicators (WDI)، وقد تم إجراء القياس باستخدام برنامجEviews12 ، وتم اختيار عينة تتكون من 26 دولة، تمثل جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتتمثل هذه الدول فيما يلي: الجزائر، أرمينيا، أذربيجان،

البحرين، قبرص، جيبوتي، مصر، جورجيا، إيران، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، مالطا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، تركيا، الإمارات، اليمن.

وتجر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن هذه الدول يعيش فيها 6% من سكان العالم، إلا أنها تحتوي على 60% من احتياطي النفط العالمي، و45% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم؛ لذلك يعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سببًا مهمًا للاستقرار الاقتصادي العالمي، بسبب احتياطاتهما الضخمة من النفط والغاز الطبيعي (دول MENA، 8-2-2024).

الهيكل العام للنموذج:

استناداً إلى العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، مثل: دراسة (داوود، وفاضل، 2021; نجم، وآخرون، 2021; عبدو، 2022). ومن ثم فإن الهيكل العام للنموذج المستخدم سيأخذ الصياغة التالية:

$$GDP = \beta0 + \beta1me + \mu t$$

حيث:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	GDP	Y
الإنفاق العسكري (بالمليار دولار)	me	X
متغير عشوائي	Mt	

ونظراً لأن هناك اختلاف في قيم البيانات لكلا المتغيرين، حيث أن قيم متغير الانفاق العسكري بالمليار دولار، وقيم الناتج المحلي الإجمالي نسبة مئوية، فسوف يتم توحيد طريقة ادخال البيانات، من خلال تحويل المعادلة السابقة إلى معادلة لوغاريتمية، كما يلي:

$$LGDP = \beta0 + \beta1Lme + \mu t$$

سبق الإشارة إلى أن النموذج العام سيأخذ في الاعتبار كل من الآثار المقطعية والزمنية، وذلك للتعبير عن وجود اختلافات غير مشاهدة وغير متجانسة بين دول العينة، وأنه سيتم التعامل مع هذه الآثار – المقطعية والزمنية-إما كآثار ثابتة أو كآثار عشوائية، لذا فإن النموذج العام سيتفرع إلى نموذجين أساسين، هما (إبراهيم، 2023):

نموذج الأثر الثابت: Fixed Effect Model

يفترض هذا النموذج أن الاختلافات غير المشاهدة وغير المتجانسة، سواء المقطعية أو الزمنية (الفترة من 1990-2022) سيتم التعامل معها كقواطع/ ثوابت Constants، أي أن النموذج يفترض وجود ثوابت تتفاوت حسب كل دولة، أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة) من أجل

احتواء الآثار غير المشاهدة. ومن ثم يعتمد هذا النموذج على افتراض أساسي مفاده أن الآثار الخاصة بالدول أو بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية المدرجة بالنموذج العام.

نموذج الأثر العشوائي Random Effect model:

على عكس نموذج الأثر الثابت، يفترض هذا النموذج أن الآثار المقطعية والزمنية يتم التعامل معها على أنها معالم عشوائية – ليست ثابتة–مستقلة، بوسط يساوي صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج العام. وعليه يقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، أو على الأقل بإحداها.

وللمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM)، لتحديد أي من النموذجين أكثر دلالة لتقدير العلاقة، سيتم إجراء اختبار **Hausman test**، والذي يفترض أو ينص على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة/ غير المشاهدة، وتحديداً يختبر مقدرات النموذجين، في ظل فرض العدم (H0) القائل بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل من نموذج الأثر الثابت، مقابل (H1) القائل بأن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل.

تأثير الاتفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

تقدير النموذج: تم إجراء مقارنة بين Fixed Model & Random Model باستخدام اختبار Hausman Test، وذلك لتحديد أي النموذجين أكثر دلالة لتقدير العلاقة محل الدراسة، وكانت النتائج كما يلي:

نموذج رقم (1)

اختبار Test Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: BASIC
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	24.257894	1	0.0000

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X ?	-0.254748	-0.079539	0.001265	0.0000

تبين من نتائج اختبار Hausman Test أن القيمة الاحتمالية P– value أقل من 5%، مما يعني رفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل، وقبول الفرض البديل القائل بأن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل. وكانت نتائج التقدير باستخدام نموذج الأثر الثابت كالتالي:

نموذج رقم (2)

تقدير النموذج باستخدام نموذج الأثر الثابت كالتالي

Dependent Variable: Y ?
Method: Pooled Least Squares
Date: 02/07/24 Time: 18:04
Sample: 1990 2022
Included observations: 30
Cross-sections included: 26
Total pool (unbalanced) observations: 583

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.159505	0.323063	9.779828	0.0000
X ?	-0.254748	0.046113	-5.524475	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
01--C	-0.087188			
02--C	-0.090827			
03--C	-0.079153			
04--C	-0.121526			
05--C	-0.224055			
06--C	-2.275932			
07--C	0.328255			
08--C	-0.176947			
09--C	0.363029			
010--C	0.524782			
011--C	-0.110620			
012--C	0.062456			
013--C	-0.149383			
014--C	0.651530			
015--C	-0.740209			
016--C	-0.894854			
017--C	0.166991			
018--C	0.717141			
019--C	0.196561			
020--C	0.800002			
021--C	0.006139			
022--C	0.232522			
023--C	-0.327645			
024--C	0.871937			
025--C	0.541052			
026--C	0.060463			

وتشير نتائج تقدير معلمات المتغيرات المفسرة إلى ما يلي:

معنوية المعلمة الخاصة بمتغير الانفاق العسكري عند 1%، كما جاءت اشارته سالبة (وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة) وبمعامل قيمته (–0.25)، مما يعني أن ارتفاع النفقات العسكرية في الدول محل الدراسة سيترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول بمقدار(–0.25)، وهذه النتيجة متفقة مع العديد من الدراسات، مثل دراسة: (David Lim, 1983) (المومني، والخطيب، 1990) و (D. Landan, 1993) و (يوسف، 1996) و (زيادة،

2014) و (عبدو، 2023). ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن جزءا غير قليل من هذا الانفاق يتم توجيهه الي غايات استهلاكية (رواتب وأجور المنتسبين للقوات المسلحة) أو لتمويل واردات ذات طبيعة استهلاكية.

إلا أن الملاحظ في النموذج السابق هو تباين مدى تأثير النفقات العسكرية على النمو الاقتصادي من دولة لأخرى، فيلاحظ أن تأثير هذه النفقات على بعض الدول كان ايجابياً، مثل دول مصر، تركيا، إسرائيل، إيران، الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، المغرب، عمان، ليبيا، السودان، سوريا، واليمن، وهو ما يمكن أن يعود إلى أن الانفاق العسكري لا يعد مجرد إنفاقا استهلاكيا بل هو إنفاقا انتاجيا لما تقوم به القوات المسلحة من حفز الاستثمارات العامة، بالإضافة الي ما تؤديه من أدوار تنموية.

تحليلات إضافية (القدرة التفسيرية للنموذج):

يوضح النموذج التالي مدى تأثر النمو الاقتصادي بالنفقات العسكرية في الدول محل الدراسة، بالإضافة إلى اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلاسل الزمنية (دربن واتسون)، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

نموذج رقم (3)

القدرة التفسيرية للنموذج

Root MSE	0.735518	R-squared	0.400616
Mean dependent var	1.383087	Adjusted R-squared	0.363235
S.D. dependent var	0.823357	S.E. of regression	0.753165
Akaike info criterion	2.316140	Sum squared resid	315.3950
Schwarz criterion	2.518440	Log likelihood	-648.1548
Hannan-Quinn criter.	2.394992	F-statistic	5.366761
Durbin-Watson stat	1.966779	Prob(F-statistic)	0.000000

يتضح من النموذج السابق، أن معامل التحديد 40% تقريباً، وهو ما يعني أن متغير الأنفاق العسكري يفسر حوالي 40% من التغير في معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما يتضح أن معامل الارتباط بلغ 36% تقريباً، أي أن هناك ارتباط متوسط بين المتغيرين محل الدراسة، كما أن قيمة "F" تؤكد أن التقدير ككل معنوي، حيث كانت قيمة "F" أكبر

المقدرة أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن هذه القيمة تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا يوجد ما يدعونا لرفض العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

جاءت قيمة اختبار (دربن واتسون) 1.96، وهي قريبة من العدد 2، وتعني أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء العشوائية"، وللتأكيد على ذلك يمكننا الاستعانة بالشكل التالي:

شكل رقم (1)

اختبار دربن واتسون

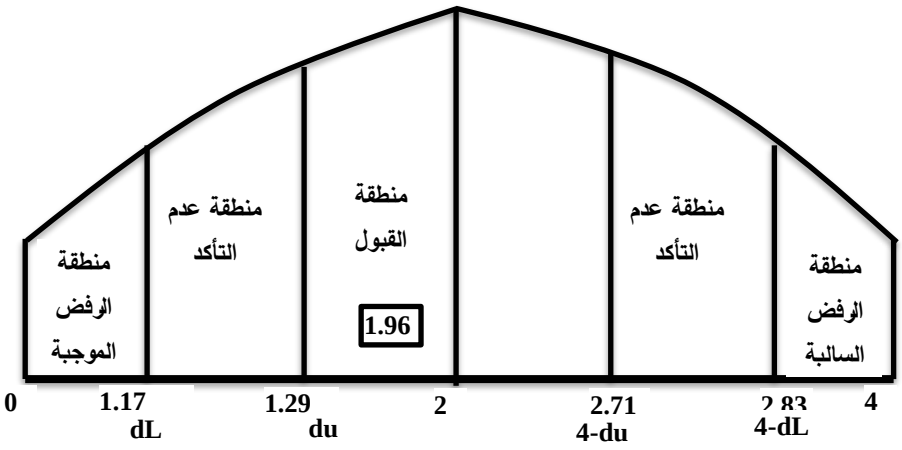

المصدر/ من عمل الباحثين اعتماداً على:

The Durbin–Watson, 1980.

- تم الحصول على القيم في الشكل، بناء على جدول دربن واتسون، وعند حجم عينة = 33، وعدد متغيرات مستقلة K=1، متاح على الرابط التالي:

https://www3.nd.edu/~wevans1/econ30331/Durbin_Watson_tables.pdf

يتضح من الشكل السابق أن قيمة "دربن واتسون" تقع في منطقة القبول، فقد بلغت هذه القيمة في النموذج السابق 1.96 ومن ثم فإنها تقع بين القيمة (2) والقيمة (1.29)، أي منطقة القبول، وبالتالي يمكن القول بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء العشوائية.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول بثبوت فرضية الدراسة والتي تنص على أن هناك علاقة سلبية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1990-2022.

المحور الرابع: ويشمل الخاتمة والنتائج والتوصيات:

أولا: الخاتمة:

اتضح من خلال البحث ان للإنفاق العسكري أهمية كبيرة وأثارا هامة على مجمل المتغيرات الاقتصادية، وأن من هذه الأثار ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، وقد تناولت الدراسة المفاهيم المتعلقة بمفهوم الانفاق العسكري أولا، من حيث مفهومه ومكوناته وخصائصه ومحدداته، ثم عرجت على دراسة التأثير المتبادل والعلاقة بين الانفاق العسكري النمو الاقتصادي من زاويتين: اولاهما التأثير الايجابي (الأثر المحفز للنمو) وثانيهما التأثير السلبي (الأثر المثبط للنمو) ، ثم جاءت الدراسة التطبيقية لتدرس اثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في مجموعة من دول الشرق الأوسط (26 دولة) خلال الفترة 1990–2022 باستخدام أسلوب البانل ديناميكي.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

هناك عدد من النتائج توصلت إليها الدراسة، تمثل أهمها فيما يلي:

1. **توصلت الدراسة إلى ثبوت فرضية الدراسة والتي تنص على أن هناك علاقة سلبية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1990–2022.**
2. **توصلت نتائج الدراسة إلى ومن خلال نتائج اختبار Hausman Test أن القيمة الاحتمالية P–value أقل من 5%، مما يعني رفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل، وقبول الفرض البديل القائل بأن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل.**
3. **معنوية المعلمة الخاصة بمتغير الانفاق العسكري عند 1%، كما جاءت اشارته سالبة (وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة) وبمعامل قيمته (–0.25)، مما يعني أن ارتفاع النفقات العسكرية في الدول محل الدراسة سيترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول بمقدار(–0.25)، وهذه النتيجة متفقة مع العديد من الدراسات السابقة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ان جزءا لا بأس به من هذا الانفاق يتم توجيهه الي غايات**

استهلاكية (رواتب وأجور المنتسبين للقوات المسلحة) أو لتمويل واردات ذات طبيعة استهلاكية.

4. توصلت نتائج الدراسة إلى أن متغير الأنفاق العسكري يفسر حوالي 40% من التغير في معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما توصلت النتائج أن معامل الارتباط بلغ 36% تقريباً، أي أن هناك ارتباط متوسط بين المتغيرين محل الدراسة، كما أن قيمة "F" تؤكد أن التقدير ككل معنوي، حيث كانت قيمة "F" أكبر المقدرة أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن هذه القيمة تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا يوجد ما يدعونا لرفض العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
5. توصلت نتائج الدراسة إلى أن قيمة اختبار (دربن واتسون) جاءت 1.96، وهي قريبة من العدد 2، وتعني أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء العشوائية".

التوصيات:

يمكن في إطار ما تمت دراسته في موضوع الانفاق العسكري تقديم التوصيات الأتية:

1. لابد من توجيه جزء من الانفاق العسكري المتزايد لخدمة القطاع المدني فعملية الربط بين القطاعين تسهم في تعزيز النمو.
2. ينبغي أن تقوم الحكومة المصرية بتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة بين كافة القطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف تحقيق أقصى معدل نمو اقتصادي ممكن وأفضل تخصيص للموارد الاقتصادية المتاحة.
3. يلعب التخطيط الاقتصادي دوراً هاماً في الربط بين اقتصاديات الدفاع فالاقتصاد المدني، وهذا ما تفتقر له العديد من الدول النامية، فالتخطيط الجيد يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل.
4. تقليص الانفاق العسكري في أوقات السلم والاستقرار وبما لا يخل باستعداد القوات المسلحة وكفاءتها، ويمكن في هذا الإطار تخطيط وبرمجة احتياجات الدفاع من الأفراد والمعدات والأسلحة، كما يمكن في هذ الإطار مشاركة القوات المسلحة بصورة أشمل في أنشطة البحث والتطوير وتعزير الإنتاج الحربي المحلي، لتعزيز الطلب المحلي من ناحية وفتح أسواق التصدير من ناحية أخري، وبما يؤدي الي التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات.

مراجع الدراسة:

أولا: باللغة العربية:

إبراهيم، عماد الدين. استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2023.

أبو سديره، عبد الرحمن. الانفاق العسكري العربي، ترشيده كمدخل للتنمية " دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1996.

بياريشيف، "المجمع الصناعي – الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية " تعريب: رفعت السيوفي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ١٩٧٦.

جون جيتنجز. دور الجيش في التطور الاجتماعي والسياسي في الصين: دراسة صدرت ضمن كتاب " الجيش والحركة الوطنية " المحرر الرئيسي: د. أنور عبد الملك، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٢.

حسين، علي، وشاكر، نضال. أثر الانفاق العسكري علي المسار التنموي في العراق للمدة 1990 – 2016 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 18، العدد 65، يونيو 2020.

حيدر، خالد. تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي (في عدد من البلدان النامية. المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد 2، العدد 2، السليمانية، العراق، 2018.

داوود، إيهاب، وفاضل، عباس. قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2019 " جامعة أهل البيت، العدد 17، العراق، 2021.

زكي، عبد الرحمن. قضايا التخلف والتنمية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية. ب ت.

زيادة، مي. جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على إسرائيل والدول العربية " أطروحة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فرع غزة، 2014.

الطاهر، عبد الله. مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك عبد العزيز، 1988.

طريح، نيفين. أثار الانفاق العسكري علي الاقتصاد المصري خلال الفترة 1956 -1995، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

عامر، وحيد. تقييم دور القوات المسلحة في عملية التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

عبد الرحيم، معتز. تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في السودان دراسة قياسية للفترة (2000–2022)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023.

عبد الكريم، وائل. أثر سباق التسلح في الخليج علي الاستقرار الإقليمي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2015.

عبدو، نوال. أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في دول البريكس: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة "1993–2021، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، مجلد 25، العدد الثاني، 2022.

العدواني، نادر. أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في الكويت " المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، العدد الثالث، يوليو 2021.
الفارس، عبد الرازق. السلاح والخبز، الانفاق العسكري في الوطن العربي 1970 – 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
فاروق، أحمد. القوات المسلحة والاقتصاد، دراسة للدور الاقتصادي للقوات المسلحة المصرية، مجلة مصر المعاصر، المجلد 110، العدد 535، مصر، 2019.
فؤاد ، مرسي. " الاقتصاد السياسي لإسرائيل " دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.
فؤاد، حابس. أثر الانفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن – سوريا – مصر – إسرائيل). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، 1996.
كداوي، طلال. الانفاق العسكري الاسرائيلي 1965 – 1990، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولي 1997.
ماجد، مجدي. أثار الانفاق العسكري علي الانفاق العام، دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980 – 2012 "، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2015.
مراشدة، على. التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1990.
مشاعل، حباب، والأحمري، إيمان. الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة رماح، المملكة العربية السعودية، 2020.
مظلوم، جمال. القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999.
معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) " التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي" الكتاب السنوي، 2013.
المومني، رياض، والخطيب، فوزي. الانفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة تطبيقية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 6، العدد 4، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية، 1990.
نجم، وآخرون. دراسة تحليلية لأثر الانفاق العسكري في نمو الاقتصاد الصيني للمدة 1990 – 2018 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 27، العدد 126، 2021.

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

A.R Chowhury "A Causal Analysis of Defense Spending and Economic Growth" Journal of Conflict Resolution, 1991.
Alex and Chi," Defense Expenditure, Economic Growth and the Peace Dividend" American Political Science Review, Vol.84, No.4, December 1990 .
Carmeal Budiardja,'' militarism and repression in Indonesia'', third world Quarterly, vol. 8, No. 4, October 1986.

D. Landan" the Economic Impact of Military Expenditure "Policy Research Department, No.1138w.b, May 1993.

David Lim "Anther Look at the Growth and Defense in Less Developed Countries" Economic Development and Cultural Change, Vol.31, No.2, 1983 .

Emile Benoit "Growth and Defense in Developing Countries" Economic Development and Cultural Change, Vol.26 No.2, 1978 .

Hung-Pin Lin "The Impact of Defense spending on Long- Run Economic Growth, Department of International Business and Trade, University Kaohsiung, Taiwan.

Michael W. Sherraden "Military Participation in a Youth Employment Program''. The Civilian Conservative Corps" Armed Forces and Society Conservative Corps" Armed Forces and Society, 1981. Vol.7, No. No.2

Morris janawitz, "military organization", in frank Morton and others, comparative defense policy, john Hopkins University press, 1974.

The Durbin-Watson, Test for Serial Correlation when There Is No Intercept in the Regression." Econometrica. vol. 48. 1980.

ttps://www3.nd.edu/~wevans1/econ30331/Durbin_Watson_tables.pdf

Wayne Joerding "Economic Growth and Defense Spending: Granger causality" Journal of Development Economics, Vol.21, 1986.

Whynes, David K "The Economics of Third World Military Expenditure" London: Macmillan Press, 1979.

مواقع الإنترنت:

https://www.usace.army.mil

https://2u.pw/rdXLluHK